الإسكوا
بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح
ص.ب: ٨٥٧٥-١١ بيروت، لبنان
هاتف: ٩٦١-١-٩٨١٣٠١؛ فاكس: ٩٦١-١-٩٨١٥١٠
www.escwa.un.org

Printed in UN-ESCWA, Beirut
Copyright © UN-ESCWA 2008
E/ESCWA/SDD/2008/Technical paper.2
08-0279, October 2008

دليل معلومات

المجالس الاقتصادية والاجتماعية

الإسكوا

الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

المجالس الاقتصادية والاجتماعية

الإسكوا

الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

السياسة الاجتماعية

توصّلت الحكومات في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عُقد في كوبنهاغن في الفترة من ٦ إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ إلى توافق جديد في الآراء حول الحاجة إلى تحقيق تنمية بشرية. فقد تبع تلك القمة سلسلة من الالتزامات العالمية بشأن التنمية التي محورها الإنسان تعزّزت باعتماد الأهداف الإنمائية للألفية في مؤتمر قمة الألفية في عام ٢٠٠٠. وتعهّدت الحكومات بموجب هذه المواثيق بجعل العمالة الكاملة والتكامل الاجتماعي والقضاء على الفقر أهدافاً رئيسية للتنمية والتزمت باتباع أنماط إنمائية شاملة تكفل إدماج جميع الفئات في المجتمع وحصولها على العوائد المحققة من تكوين الثروات.

ولم تكن التنمية الاقتصادية كافية في مختلف أنحاء المنطقة العربية لتحقيق النتائج الاجتماعية التي توختها مؤتمرات القمة العالمية. فالمؤشرات الاجتماعية لا تزال تسجل تباينات كبيرة والخدمات الاجتماعية الأساسية، كالتعليم والصحة، غير متوازنة وغير كافية. وبلدان عديدة في المنطقة تواجه صعوبات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد تبين أن الاعتماد على النمو الاقتصادي وحده محرّكاً للتغيير، ومصدراً غير مباشر للعوائد الاجتماعية، لم ينجح حتى الآن في معالجة مشاكل عدم المساواة والفقر والإقصاء الاجتماعي في المنطقة العربية. ويركز نهج "النمو أولاً" على أعراض عدم المساواة بدلاً من أن يعالج الأسباب الرئيسية للتهميش. كما يعتبر هذا النهج التغييرات الاجتماعية نتيجة ثانوية للتنمية الاقتصادية، مما أدّى إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية في عدد من البلدان.

وتماشياً مع أهداف مؤتمرات القمة العالمية، اعتمدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) نهج السياسة الاجتماعية المتكاملة بهدف وضع الإنسان في صلب عملية صنع السياسات ودمج احتياجاته وآرائه في عملية التنمية. فالسياسة الاجتماعية المتكاملة لا تنظر إلى القضايا الاجتماعية باعتبارها قضايا ملحقة بالعمليات الاقتصادية بل تُعنى بدمج قضايا الإنصاف الاجتماعي وحقوق الإنسان في كل مرحلة من مراحل صنع السياسة العامة.

ويشكل تحليل السياسة الاجتماعية وبناء توافق الآراء والرصد والإشراف عناصر مهمة في السياسة الاجتماعية المتكاملة. فهي توطد الثقة بالحكومة وترسّخ أسس العقد الاجتماعي بين الحكومة والشعب. وتستمد الحكومات من هذا النهج قدرة على مقاومة المصالح والضغوط المتنافسة، من داخل البلد أو من خارجه، عندما تعمل على وضع آليات وبرامج لإجراء أبحاث وتحليلات على صعيد السياسة الاجتماعية، ورصد الاتجاهات وتحديد الآثار وإفساح المجال من خلال المؤسسات لمشاركة المواطنين في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم.

ولعل المراصد الاجتماعية والمجالس الاقتصادية والاجتماعية هي نماذج عن الهياكل المؤسسية الفعالة التي تعزّز نهج السياسة الاجتماعية المتكاملة. فبوضع التحليلات والبحوث الاجتماعية الوافية والمرتكزة على الأدلّة، وإفساح المجال من خلال المؤسسات للتحاور بين مختلف الفئات وصانعي القرارات، يمكن أن تكون هذه الآليات ركيزة للسياسات والبرامج الهادفة إلى تحقيق التنمية المنصفة والشاملة والمستدامة.

مقدمة

من الضروري أن تتمتع جميع الفئات الاجتماعية بفرص متكافئة للمشاركة في تكوين الثروات وتحقيق الازدهار والاستفادة منه. فالحوار الاجتماعي يسمح بتمثيل جميع الفئات الاجتماعية والتعبير عن آرائها لدى صانعي السياسات. ويعزز بناء توافق في الآراء يخضع بدوره لعملية تفاوض ونقاش مستمرة بين مختلف الفئات والمجموعات. وما ورد في مطبوعة صدرت عن منظمة العمل الدولية مؤخراً أن "الحوار الاجتماعي عملية مفيدة في البحث عن حلول للمشاكل الاجتماعية وغيرها من المشاكل بواسطة التشاور والتحاور وعبر إشراك أوسع مجموعة من الفئات المعنية".[1] وهذا الحوار هو وسيلة للتفاوض حول مصالح مختلف الفئات الاجتماعية، تتيح تجنب النزاعات وتعزيز السياسة الاجتماعية والإنصاف. ولكي يكون هذا الحوار الاجتماعي فعالاً، لا بد من ترسيخه على الصعيدين المؤسسي والهيكلي، فيصبح مجالاً رسمياً لتمثيل مختلف الفئات الاجتماعية على أوسع نطاق وتحقيق التفاعل فيما بينها. وهذا ما يضفي على السياسات الحكومية شرعيتها وصلابتها.

وتوجد وسائل عديدة ومتنوعة تساعد ممثلي الفئات الاجتماعية في التدقيق في صحة السياسات الحكومية. ومن هذه الوسائل المجالس البلدية، والجلسات العلنية، ومنظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام. ولهذه الوسائل أهمية كبيرة في إشراك المواطنين وتثبيت النزاهة. كما إن المجالس الاقتصادية والاجتماعية يمكن أن تشكل آلية فعالة للحوار وبناء توافق الآراء. وبفضل ما تتمتع به هذه المجالس من تمثيل رفيع المستوى ومشاركة واسعة، يمكن أن تشكل مجالاً للحوار الاجتماعي والتدقيق في السياسة العامة.

1 منظمة العمل الدولية، الحوار الاجتماعي والثلاثية: الشروط الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٨)

المجالس الاقتصادية والاجتماعية

منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥، يتزايد اهتمام الحكومات في البلدان المتقدمة كما في البلدان النامية بدور المجالس الاقتصادية والاجتماعية في بناء الشراكة الاجتماعية وتقديم المشورة للحكومات بشأن السياسات العامة المنصفة والشاملة.

فالمجالس الاقتصادية والاجتماعية هي هيئات تنظيمية تعزز الحوار بين المواطنين وصانعي القرار، وتُعنى بتحديد النتائج الاجتماعية ورصدها، وتساعد في تشجيع مساءلة الحكومات.

وهذه المجالس هي هيئات استشارية رفيعة المستوى مخوّلة من الحكومات وتابعة لسلطات عليا، منها رئاسة الجمهورية والبرلمان. ولا ترتبط هذه المجالس بالضرورة بالحكومات، ولكنها تمثل المصالح الشرعية لمجموعات واسعة وتهدف إلى تشجيع الحوار الاجتماعي ومتابعة تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية بغية الحد من الفقر، وإحلال العدالة الاجتماعية، وتحقيق الإنصاف، وترسيخ مبادئ التنمية البشرية. وتُعنى هذه المجالس بحكم طبيعة عملها بتقييم الآثار الاجتماعية للسياسات العامة، وضبط نتائجها السلبية، وتقديم مقترحات بديلة لتحقيق النمو الاقتصادي الذي يولد فرص العمل ويحقق العدالة الاجتماعية. وهذه المجالس هي أيضا آلية تنظيمية لفرض الضوابط.

> وينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ألا يكون مجرد صوت آخر للحكومة، يبرر قراراتها تبريراً شكلياً في الوقت ذاته ينبغي ألا يستخدم كأداة لترويج البرامج السياسية أو وسيلة لتأنيب الحكومة.
>
> جون سوينيي، المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أيرلندا

وعلى الصعيد الوطني، تكون المجالس الاقتصادية والاجتماعية تابعة للهيئات الرئيسية المعنية بالسياسة العامة، وتنشأ باعتبارها هيئات استشارية تمثل مجموعة واسعة من المصالح الاجتماعية، ومنها رابطات الأعمال والنقابات العمالية، والمنظمات غير الحكومية وغيرها من التنظيمات الاجتماعية. وتهدف هذه المجالس، باعتبارها صوتاً يمثل مختلف الفئات في المجتمع، إلى تقييم الأثر الاجتماعي للسياسة العامة وتقديم المقترحات لتحقيق النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، وتطبيق مبادئ التنمية البشرية. وإضافة إلى ذلك، تفسح هذه المجالس المجال أمام الجهات الرئيسية في الاقتصاد، ليس للتعبير عن آرائها فحسب، بل لبحث القضايا الاجتماعية واستيعابها ومعالجتها والعمل معاً على حل المشاكل. وفي بعض الحالات، يُستفاد من عمل هذه المجالس للتفاوض حول اتفاقات الشراكة الوطنية وتحقيق توافق الآراء بين مختلف فئات المجتمع.

ما ننشده هو حلقة حوار مع القيّمين على المنظمات
التي تتمتع بحرية البحث والتداول في تغيير السياسة العامة وآثاره.

جون سويني، المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أيرلندا

وقد نشأت في أوروبا وأمريكا اللاتينية نماذج ناجحة للمجالس الاقتصادية والاجتماعية، تعمل على فهم الآثار الاجتماعية للسياسة العامة، وبناء الشراكات مع[٢] المجتمع المدني والمجموعات الرئيسية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، والسهر على المصلحة العامة لمعظم المواطنين. وفي المنطقة العربية نموذج ناجح عن هذه المجالس، هو المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تونس. فهذا المجلس هو هيئة استشارية دائمة لدى الحكومة والبرلمان، يؤدي دوراً هاماً في تعزيز الحوار بين مختلف الفئات المعنية حول القضايا الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية.

والجدير بالذكر أن هذه المجالس لا تستطيع أن تعمل بمفردها في التحليل الاقتصادي والاجتماعي. فهناك شركاء على الصعيد الوطني، منهم البرلمان والمجتمع المدني والقطاع الخاص، يمكن الاستفادة من وجهات نظرهم في التدقيق في السياسة الاجتماعية وتعزيز الحوار الاجتماعي.

وهذا الدليل يستند إلى تجارب مجموعة من المؤسسات في تصميم وإنشاء مجالس اقتصادية واجتماعية في مختلف أنحاء العالم، ويتضمن استعراضاً لنماذج مختلفة لهذه المجالس ويهدف إلى توضيح الدروس والخيارات، والتشجيع على النظر في الفوائد التي يمكن أن تأتي بها هذه الهيئات المؤسسية في منطقة الإسكوا.

[٢] Department of Economic and Social Affairs (DESA), "The Prospects of Economic and Social Councils in Latin America", (March 2006).

بيانات مقارنة مختارة حول المجالس الاقتصادية والاجتماعية

آيرلندا

الاسم
المجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني

لمحة عامة
أنشئ في عام ١٩٧٣ كهيئة استشارية، تسدي المشورة للحكومة فيما يتعلق بتطوير الاقتصاد الوطني وتحقيق العدالة الاجتماعية. وأعيد تشكيله في الثمانينات على خلفية الوقوع في الركود الاقتصادي وارتفاع الضرائب وتضخم الدين.

العضوية
٣٢ عضوا يعيّنهم كل من القطاعات التالية:
- رئيس تعيّنه الحكومة؛
- خمسة أعضاء تعينهم منظمات الزراعة والفلاحة؛
- خمسة أعضاء تعينهم منظمات الأعمال ومنظمات أصحاب العمل؛
- خمسة أعضاء يعينهم المؤتمر الآيرلندي للنقابات؛
- خمسة أعضاء تعينهم منظمات المجتمع المحلي والمنظمات التطوعية؛
- عشرة أعضاء تعينهم الحكومة من وزارات المالية، وشؤون الشركات والتجارة والعمل، والشؤون الاجتماعية والعائلية، ومثل عن الحكومة المحلية.

ويتولى رئاسة هذا المجلس الأمين العام لإدارة رئيس الوزراء، وتتولى إدارته سكرتارية محدودة النطاق ومؤلفة من ٧ موظفين (٤ فنيين و٣ إداريين).

التمويل
يمول المجلس من الحكومة، بواسطة إعانة تشكل جزءا من الميزانية العامة لمكتب رئيس الوزراء.

سير العمل

- يقوم المحللون الاقتصاديون والاجتماعيون في سكرتارية المجلس بإعداد التقارير الاستراتيجية كل ثلاث سنوات حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية في آيرلندا؛
- ويقترح المجلس استراتيجيات بشأن التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية؛
- ومن المجالات الأخرى التي يركز عليها المجلس في عمله طبيعة الشراكة ووضع إطار استراتيجي لسير العلاقات والتفاوض بشأن الاتفاقات بين الحكومة والشركاء الاجتماعيين؛
- وتُنشر التقارير التي يعدها المجلس، كما تُرفع إلى غرفتي البرلمان الذي غالبا ما يكون المجلس مسؤولا أمامه؛
- وللتقارير والاستراتيجيات التي يوصي بها المجلس أثر مباشر على وحدة السياسة الاجتماعية والواقعة تحت إدارة رئيس الوزراء؛
- وتتمحور استراتيجية وحدة السياسة الاجتماعية إلى حد بعيد حول التقارير والتوصيات الواردة في التقارير التي ينشرها المجلس. فجدول أعمالها الاجتماعي مثلاً يتمحور حالياً حول تقرير المجلس عن دولة الرفاه الإنمائية، وحول مسائل اجتماعية محددة ونهج دورة الحياة المعتمد في اتفاق الشراكة الاجتماعية نحو العام ٢٠١٦.

النواتج والتأثير

- يؤدي المجلس منذ عام ١٩٨٧ دورا أساسيا في نجاح آيرلندا الاقتصادي والاجتماعي. ويُجري المجلس استطلاعات مرة كل ثلاث سنوات حول التنمية والتحديات الاقتصادية والاجتماعية، وتوفر هذه الاستعراضات أساسا تحليليا للتفاوض بشأن برامج الشراكة الاجتماعية في آيرلندا والمعروفة باتفاقات الشراكة الوطنية؛
- وضمنت هذه البحوث والشراكات أن تكون جميع السياسات العامة شاملة وأن تعزز التكامل الاجتماعي؛
- وكان لعمل المجلس في مجال الإقصاء الاجتماعي والبطالة في مطلع التسعينات أثر خاص؛
- فالاقتراح الذي قدمه المجلس في عام ١٩٩٠ هو الذي أدى إلى اعتماد نهج معالجة البطالة المزمنة والاقصاء الاجتماعي في كل منطقة على حدة. وقد اطلعت آيرلندا بدور رائد في هذا المجال.

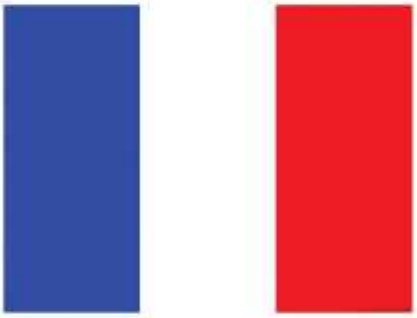

فرنسا

الاسم
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لمحة عامة
أنشئ بموجب المواد ٦٩-٧١ من الدستور الفرنسي للعام ١٩٥٨، كهيئة دستورية مستقلة عن السلطتين التنفيذية والتشريعية. والمجلس هيئة تمثيلية تضمّ ممثلين عن الجهات الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء البلد، وكذلك هيئة استشارية لدى الحكومة.

العضوية
٢٣١ عضوا، منهم ١٦٣ عضوا تعينهم المنظمة التي ينتمون إليها، و٦٨ عضوا تعينهم الحكومة:

- ٦٩ عضوا من القطاعين الخاص والعام يمثلون النقابات؛
- ٦٥ عضوا يمثلون الجهات الاجتماعية والاقتصادية في الشركات الخاصة، وقطاعات الصناعة، والتجارة، والفنون والحرفيات، والزراعة، والمهنيين؛
- ١٩ عضوا يمثلون التعاونيات وجمعيات المنفعة المتبادلة؛
- عشرة أعضاء يمثلون الجمعيات الأسرية؛
- ١٧ عضوا تعينهم الحكومة لتمثيل الشركات المملوكة من الدولة، وهيئات المجتمع المحلي والمغتربين الفرنسيين؛
- ١١ عضوا يُعينون لتمثيل أقاليم ما وراء البحار؛
- ٤٠ خبيرا يعيّنهم مجلس الوزراء.

ويقع أعضاء المجلس في ١٨ مجموعة، حسب الجهة التي يتبعون لها في عملهم. ويتألف المجلس كذلك من مجلس إدارة وسكرتارية وتسع إدارات.

التمويل
يمول المجلس من الحكومة.

سير العمل

- تتمحور أنشطة المجلس في الدوائر التسع التالية: الشؤون الاجتماعية، والعمل، والتنمية والتخطيط المحلي، والبيئة الحية، والمالية، والشؤون الخارجية، والإنتاج والبحث والتكنولوجيا، والغذاء والزراعة، والشؤون الاقتصادية؛
- وهي مخولة البحث في مختلف المسائل وإصدار التقارير والتوصيات والدراسات بناء على طلب مجلس الإدارة؛
- وتجتمع مختلف الدوائر عادة مرة أو مرتين في الأسبوع، وتعيّن كل دائرة مقرراً لصياغة التقرير وتقديمه إلى المجلس خلال دورته العامة؛
- ويحضر جميع أعضاء المجلس الجلسات العامة التي تعقد مرتين في الشهر لمناقشة توصية أو اثنتين تمت صياغتهما إضافة إلى مسائل أخرى يتم التفاوض بشأنها؛
- وتُرسل نسخ عن جدول الأعمال وأية وثائق أخرى إلى الرئيس، ورئيس الوزراء، ورئيسي مجلس الشيوخ والبرلمان، كما يُطلع الوزراء على التقارير التي تعنيهم.

النواتج والتأثير

- ويُعد المجلس نحو ٢٠ تقريرا وتوصية ودراسة كل سنة. وتؤدي هذه النتائج إلى إيصال المواقف التي تعرب عنها الهيئات الاقتصادية والاجتماعية بحرية والنقاط الأساسية التي تتفق أو تختلف بشأنها إلى الحكومة، وتُنشر هذه الإصدارات في الجرائد الرسمية؛
- عندما تتشاور الحكومة مع المجلس حول مسألة معينة، يُرفع تقرير المجلس إلى البرلمان خلال جلسة عامة وإلى مجلس الشيوخ خلال جلسة استماع يتبعها نقاش عام؛
- يُفترض أن يصدر المجلس توصية حول الاقتصاد الوطني مرتين في السنة؛
- مطلوب من الحكومة أن تطلع المجلس على متابعتها للتوصيات الصادرة، مع أن ذلك ليس واجبا.

تونس

الاسم

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لمحة عامة

أنشئ بمقتضى الدستور في عام ١٩٦١ كهيئة استشارية تهدف إلى بناء توافق الآراء وتتألف من ممثلين عن النقابات ومنظمات أصحاب العمل. وتعزّزت أهميته وضرورته بمقتضى القانون في عام ١٩٨٨ ومجددا في عام ٢٠٠٦، عندما تمّ توسيع نطاق ولايته وعضويته ليشمل مجموعة من الدوائر.

العضوية

١١٨ عضوا يمثلون خمس دوائر:

- رئيس المجلس، ويعينه رئيس مجلس الوزراء؛
- ٢٦ عضوا يمثلون منظمات العمال؛
- ٢٠ عضوا يمثلون منظمات المجتمع المدني والهيئات الفنية والتابعة للقطاع الخاص؛
- ٢٤ عضوا يمثلون الحكومة المحلية في كل من المحافظات؛
- ١٨ عضوا يمثلون الإدارات والمؤسسات العامة؛
- ٣٠ خبيرا من مختلف التخصصات.

ويتألف المجلس من المكتب التنفيذي وخمسة أفرقة عاملة يركز كل منها على الأوجه الاقتصادية والاجتماعية.

التمويل

يمول المجلس من الحكومة، من خلال مكتب رئيس الوزراء.

سير العمل

- يجتمع المجلس بناء على طلب الرئيس أو طلب نصف أعضائه:
- وينسق المكتب التنفيذي للمجلس عمل الأفرقة العاملة الخمسة. ويوزع المسائل المتصلة بالسياسة العامة على كل مجموعة بهدف مناقشتها. وذلك وفقا للقطاعات التي يركز عليها كل فريق:
- ويترأس كل فريق عامل عضو من المجلس. ويعمل كل فريق على مجموعة محددة من المسائل والتحديات القطاعية. مثل الاقتصاد والتنمية الريفية والصحة والتربية والتعاون الدولي:
- وتجتمع الجمعية العامة للمجلس لاستعراض توصيات الأفرقة العاملة وآرائها. بغية إصدار تقرير يُرفع إلى الرئيس التونسي ورئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين.

النواتج والتأثير

- يشكل المجلس الاقتصادي والاجتماعي أداة هامة للحوار بين مختلف الدوائر في البلد بشأن المسائل الاقتصادية والاجتماعية التي تعنيه:
- منذ عام ١٩٧٠. المجلس ملزم بإصدار آراء حول مشاريع القوانين والمراسيم التي ترعى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومنها الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. والتقارير المرحلية حول تنفيذ الخطة الوطنية. والميزانية الوطنية:
- ويمكن أن يستعرض المجلس كذلك أية وثيقة أو مبادرة رسمية ذات أهمية اقتصادية أو اجتماعية للبلد. وأن يقدم التوصيات والآراء حول المسائل ذات الأهمية الوطنية.

جنوب أفريقيا

الاسم

المجلس الوطني للتنمية الاقتصادية والعمالة

لمحة عامة

أنشئ في عام ١٩٩٤، وهو مستقل عن وزارة العمل ويعمل عن كثب مع الوزارات الأخرى (لا سيما وزارات التجارة والصناعة، والمالية، والأشغال العامة). ويسعى المجلس إلى جعل العملية الوطنية لصنع القرار الاقتصادي أكثر شمولا وإلى إحلال الإنصاف الاجتماعي. ويحقق المجلس ذلك من خلال تعزيز الحوار وتعزيز المعرفة لدى أعضائه، الأمر الذي يمكّنهم من تنسيق الاستراتيجيات بغية تحقيق التنمية الاقتصادية والإنصاف الاجتماعي.

العضوية

٧٢ عضوا من أربع دوائر (الأعمال والعمل والحكومة والمجتمع المحلي)، ويقوم شخص واحد بتنسيق اجتماعات كل دائرة:

- ١٨ عضوا من وزارتي العمل والتجارة والصناعة؛
- ١٨ عضوا من منظمة الأعمال الموحدة في جنوب أفريقيا (Business Unity South Africa)؛
- ١٨ عضوا من نقابات العمال؛
- ١٨ عضوا من المجتمع المحلي، تمثلهم منظمات مختلفة، منها مجلس شباب جنوب أفريقيا، والتآلف الوطني النسائي في أفريقيا، وهيئة المعوقين بجنوب أفريقيا.

ويتألف هذا المجلس من المجلس التنفيذي، واللجنة المعنية بالإدارة، والغرف الأربع (غرفة سوق العمل، والسياسة العامة المالية والنقدية، والتجارة والصناعة، والتنمية). ويتألف المجلس كذلك من سكرتارية تضم ١٩ عضوا.

التمويل

يمول المجلس من الحكومة، بواسطة الأموال العامة.

سير العمل

- يتولى قيادة المجلس مجلس تنفيذي يجتمع أربع مرات في السنة:
- ويعقد سنويا مؤتمر قمة لاستعراض العمل ومناقشة برنامج العمل المقبل:
- ويُوزع عمل المجلس على أربع غرف تعالج مختلف أبعاد السياسة الاجتماعية والاقتصادية، وهي غرف سوق العمل، والتجارة والصناعة، والتنمية، والسياسة العامة المالية والنقدية:
- والغرف مسؤولة أمام اللجنة المعنية بالإدارة والتي تشرف على عمل البرامج وعلى المسائل الإدارية:
- وتُنشأ اللجان الفرعية ومجموعات العمل لمعالجة مسائل محددة داخل كل غرفة: وتشكل الغرف محفلا أساسيا لمناقشة وتنسيق استجابات الدوائر ومواقفها تجاه التشريعات والتقارير المتصلة بالسياسة العامة والتي تقترحها الحكومة كجزء من عملية التشاور العامة:
- وللمجلس كذلك ذراع يُعنى بالبحث ويعزز معرفة الأعضاء وقدرتهم، وذلك من خلال إجراء البحوث وتنظيم سلسلة من الندوات، وإصدار وثائق ودراسات ونشرات متفرقة.

النواتج والتأثير

- تستعرض غرف المجلس مشاريع التشريعات التي تقترحها الحكومة خلال المرحلة التحضيرية الأخيرة، وقبل أن تُرفع إلى البرلمان:
- وبعد ذلك، تعد الغرف تقريرا تقترح فيه التعديلات التي تؤخذ بالاعتبار في النسخة الأخيرة المرفوعة إلى البرلمان:
- وتتفاوض الغرف كذلك وتتناقش بشأن الاتفاقات القطاعية، والمبادئ التوجيهية ومدونات السلوك، ومنها مثلاً مدونة الممارسات الجيدة في مجال فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز في مكان العمل:
- وتنسق الغرف أيضا مؤتمرات القمة المعنية بالقطاعات والتي تجمع الجهات المعنية مع الدوائر من أجل إبرام اتفاقات على صعيد القطاعات:
- ويصدر ذراع البحوث في المجلس تقارير ومبادئ توجيهية موجهة إلى أعضائه، وهي تعالج مسائل الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بكلفة معقولة، والتأكد من إتاحة فرص متكافئة للحصول على الخدمات المالية الأساسية، وتطوير مؤسسات مستدامة لخدمة المجتمعات المحلية الفقيرة، ومعالجة عدم المساواة في سوق العمل والإنصاف الاجتماعي.

مسائل تعني منطقة الإسكوا

يتبيّن من استعراض تجارب المجالس الاقتصادية والاجتماعية في مختلف أنحاء العالم أن من المستحسن النظر في عدد من الأسئلة قبل المباشرة في إنشاء مجالس مماثلة. فالرد على بعض هذه الأسئلة يمكن أن يوضح تركيبة هذه الآليات المعنية بالسياسة الاجتماعية والفائدة منها.

مجالس حكومية أو مستقلة؟

تتمتع معظم المجالس الاقتصادية والاجتماعية، بحكم نشأتها، باستقلالية من الناحية القانونية، وكذلك في التنظيم والعمل.

- تنشأ معظم المجالس الاقتصادية والاجتماعية بمقتضى الدستور، كما هي الحال في إسبانيا وتونس وفرنسا، أو بموجب القانون كما هي الحال في أيرلندا والبرازيل وهولندا.
- يحتفظ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أيرلندا بقدر كبير من الاستقلالية في اتخاذ إجراءاته، ويعمل بطلب من الحكومة أو بمبادرة منه.
- يمكن أن تعمل المجالس الاقتصادية والاجتماعية، بصفتها هيئات استشارية، إما بمبادرة منها أو بطلب من الحكومة. ففي أيرلندا يُعتبر المجلس هيئة عامة ولكنه ليس ذراعاً للحكومة، وفي إسبانيا وتونس، يُعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي هيئة استشارية حكومية، وفي فرنسا يُعتبر المجلس هيئة مستقلة عن السلطتين التنفيذية والتشريعية للحكومة.

- إلى أي مدى يجب أن يكون المجلس الاقتصادي والاجتماعي مستقلاً عن الحكومة من الناحية القانونية والوظيفية؟
- ما هو الإطار المؤسسي والقانوني الذي يجب وضعه لهذا المجلس؟
- ما هي القوانين التي ترعى المجالس الاقتصادية والاجتماعية؟
- هل ينبغي أن يكون المجلس هيئة مستقلة عن الحكومة أو هيئة استشارية لديها؟
- هل ينبغي أن يكون المجلس قادراً على التصرف بمبادرة منه أو أن يكون تصرفه بطلب من الحكومة؟
- ما هي الهيئة الحكومية التي يجب أن يكون المجلس تابعاً لها؟ وأين يكون مقر المجلس؟

التمويل

تتلقى غالبية المجالس الاقتصادية والاجتماعية التمويل من الحكومات.

- في تونس وفرنسا يُمول المجلس الاقتصادي والاجتماعي من مكتب رئيس الوزراء.
- في إسبانيا يُمول المجلس الاقتصادي والاجتماعي من أموال عامة تخصص له من الميزانية الوطنية.
- في هولندا يشكل المجلس الاقتصادي والاجتماعي استثناء. إذ يتمتع باستقلالية مالية إزاء الحكومة. وتمول ميزانيته السنوية من رسوم إلزامية تفرضها غرفة التجارة على القطاعات التي يمثلها المجلس.

- ما هي مصادر التمويل؟ هل ينبغي للمجلس أن يتلقى التمويل من الحكومة أو من مصادر مستقلة؟
- إذا كان المجلس يمول من مصادر عامة، فهل يجب أن تخصص الأموال من الميزانية الوطنية المركزية أو من الميزانية الوزارية؟
- ما هي الضوابط التي يجب أن تفرض للحفاظ على استقلالية عمل المجلس؟

العضوية

تختلف المجالس الاقتصادية والاجتماعية اختلافاً كبيراً من حيث عضويتها وتركيبتها.

- تضم بعض المجالس الاقتصادية والاجتماعية عدداً قليلاً من الأعضاء، ومنها المجلس الأيرلندي الذي يضم ٣٢ عضواً. وتضم أخرى عدداً أكبر من الأعضاء كالمجلس الفرنسي الذي يصل عدد المنتسبين إليه إلى ٢٣١ عضواً. ولكل من النوعين حسناته. فقلة عدد الأعضاء يمكن أن تضفي على عمل المجلس قدراً أكبر من المرونة وتسمح للأعضاء بالمشاركة في الحوار بسهولة. أما كثرة الأعضاء فتضفي على المجلس صفة تمثيلية أوسع وتسمح له بأن يستقطب جميع الآراء من مختلف الأوساط.

تختلف تركيبة المجالس الاقتصادية اختلافاً كبيراً بين بلد وآخر. ففي جميع النماذج قيد الدراسة، تتمثل مجموعات أصحاب الأعمال والنقابات العمالية تمثيلاً يتناسب مع عددها وحجم عضويتها في البلد. ففي المجلس الأيرلندي، تتمثل مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، منها النقابات العمالية، وأصحاب العمل، ومنظمات المزارعين، والمنظمات غير الحكومية، والدوائر الحكومية الرئيسية، والخبراء المستقلون. وفي جنوب أفريقيا يتكون أعضاء المجلس من ممثلين عن منظمات الأعمال ومنظمات العمال، والحكومة والمجتمع المدني. وفي فرنسا يمثل أعضاء المجلس الذين يبلغ عددهم ٢٣١ عضواً، جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

- هل يجب أن يكون المجلس كبيراً وشاملاً كما في النموذج الفرنسي، أو أصغر حجماً وأكثر تركيزاً كما في النموذج الأيرلندي؟
- كيف ينبغي تحديد عضوية المجلس؟ وما هي المجموعات التي ينبغي تمثيلها؟
- كيف يمكن توزيع المقاعد بين الهيئات الاجتماعية ومجموعات المصالح، ومنها الهيئات العامة والخاصة، على الصعيدين الوطني والمحلي؟
- هل ينبغي انتخاب الأعضاء أو تعيينهم؟ وفي حال تعيينهم، من يعيّنهم؟
- ما هي مدة العضوية؟ وما هي الاعتبارات التي يمكن مراعاتها للحفاظ على الذاكرة المؤسسية؟

سير العمل

تختلف المجالس قيد الاستعراض من حيث هيكلها الداخلي ونمط عملها.

- تجتمع معظم المجالس الاقتصادية والاجتماعية بانتظام. ففي آيرلندا وهولندا، يجتمع المجلس مرة كل شهر. وفي فرنسا يجتمع المجلس مرة كل شهرين. وفي جنوب أفريقيا يجتمع المجلس أربع مرات في السنة في جلسات عامة.
- تضم معظم المجالس لجاناً أو دوائر أو غرفاً تختص كل منها في قضايا أو مواضيع قطاعية محددة. وتعقد هذه اللجان عادة اجتماعات منتظمة قد تصل إلى مرتين في الأسبوع. وتتولى إعداد التقارير الاستشارية، وإصدار التوصيات، وتقديم التعليقات بشأن السياسة الحكومية، في عمل إما إلزامي وإما اختياري.
- وبهدف دعم سير العمل اليومي للمجالس الاقتصادية والاجتماعية، أنشأت معظم البلدان مكتباً صغيراً لخدمات السكرتارية، يقدم الدعم لأعضاء المجلس في أعمال البحث والإدارة.

- ما هو تواتر اجتماعات المجلس؟
- كيف ينبغي تنظيم المجلس؟ هل يجب أن يضم دوائر تختص كل منها في مواضيع معينة؟ وكيف يكون تواتر اجتماعات هذه الدوائر؟
- كيف ينبغي تحديد الأولويات الموضوعية؟
- هل يجب تقديم التقارير الاستشارية بانتظام أو حسب ما تقتضيه الحالة؟
- ما هو نوع خدمات الدعم أو السكرتارية التي يتطلبها المجلس؟
- ما هو نوع العلاقات التي ينبغي إقامتها مع معاهد الأبحاث والمراصد؟ وكيف ينبغي تنسيق العمل مع الهيئات البحثية الأخرى العامة والخاصة، ومنها الوزارات، واللجان البرلمانية، والخبراء المستقلون، والأوساط الأكاديمية؟

النتائج والآثار

من الصعوبة التوصل إلى تقييم دقيق حول أثر المجالس قيد الاستعراض. غير أن هناك ما يدل على تأثير المجالس الاقتصادية والاجتماعية على توافق الآراء والسياسة العامة.

- لا تصدر المجالس توصيات ملزمة للحكومات. لكنها كثيراً ما تتمتع بسلطة معنوية هامة. فتوصيات هذه المجالس تأتي نتيجة لعملية تشاور واتفاق بين مجموعة واسعة من المصالح والفئات. وبهذه الصفة، تستطيع هذه المجالس التأثير على سياسة الحكومة، والبرلمان، والرأي العام.
- كثيراً ما يكون للتقارير والاستراتيجيات التي يقدمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أيرلندا تأثير مباشر على وحدة السياسة الاجتماعية التابعة لمكتب رئيس مجلس الوزراء. وفي هولندا كثيراً ما يستعين البرلمان بتقارير المجلس في مناقشاته مع الحكومة.
- في معظم البلدان، ومنها أيرلندا وفرنسا وهولندا، إذا قررت الحكومة ألا تأخذ بتوصية صادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ينبغي أن تبلغ المجلس رسمياً بالأسباب وإجراءات المتابعة.

- هل ينبغي أن يكون عمل المجلس قائماً على رد الفعل على مقترحات الحكومة وقوانينها؟ أو على استباق هذه المقترحات والقوانين بإعداد التقارير وإصدار التوصيات بانتظام ضمن عمل المجلس المستمر؟
- هل ينبغي أن تكون الحكومة ملزمة بالنظر في توصيات المجلس والأخذ بها؟
- إذا كانت قرارات المجالس الاقتصادية والاجتماعية غير ملزمة، كيف يمكن تعزيز سلطتها المعنوية وتأثيرها السياسي؟

خطوات مقترحة نحو إنشاء مجلس اقتصادي واجتماعي

- تشكيل مجموعة توجيهية وطنية تعمل على تحديد الإجراءات اللازمة لتصميم المجلس الاقتصادي والاجتماعي:
- إجراء مشاورات (اجتماعات وحلقات دراسية وورشات عمل) بين صانعي السياسات، والسلطات المحلية، والجمعيات المهنية، وممثلي المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني تهدف إلى ما يلي:
  - عقد لقاءات بين صانعي السياسات والمهنيين وهيئات المجتمع المدني:
  - تحديد الاحتياجات والأولويات الوطنية وغيرها من قضايا السياسة العامة التي تتطلب حواراً وتمثيلاً:
  - النظر في الأسئلة الواردة في هذا الدليل:
- تقييم قدرة الحكومة وغيرها من الهيئات الوطنية المعنية على المبادرة إلى إنشاء مجلس اقتصادي واجتماعي وضمان استمراره والمتطلبات المالية لذلك.

يمكن الحصول على معلومات إضافية عن المجالس الاقتصادية والاجتماعية على المواقع التالية:

على الصعيد الدولي

• International Association of Social and Economic Councils and Comparable Institutes
http://www.aicesis.org/

على الصعيد الإقليمي

• European Economic and Social Committee (European Union)
http://www.esc.eu.int/

على صعيد البلدان

إسبانيا
Council or Consejo Economico y Social (CES)
http://www.ces.es/index.jsp

آيرلندا
Sociaal-Economische Raad (SER)
http://www.ser.nl/

بلجيكا
'Belgian House of the Social Partners'
1. Central Council for the Economy
http://www.ccecrb.fgov.be/home.asp
2. National Labour Council
http://www.cnt-nar.be/

البرازيل
Economic and Social Council of Brazil (CEDES)
http://www.cdes.gov.br/

كندا
Canadian Council on Social Development
http://www.ccsd.ca/

فنلندا
Economic Council under Prime Minister's Office
http://www.vnk.fi/etusivu/en.jsp

كوريا
Korea Tripartite Commission
http://www.lmg.go.kr/

لبنان
Economic and Social Council
http://www.ces.gov.lb/

موريشيوس
National Economic and Social Council
http://www.nesc-mauritius.org/

تايلندا
National Economic and Social Advisory Council
http://www2.nesac.go.th/english/